مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 10/ العدد:2 ، أكتوبر،2026،ص ص649-668

أداء الميزانية العامة في الجزائر وموثوقيتها وفق برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية PEFA خلال الفترة (2014-2022)

Performance and reliability of the general budget in Algeria according to the Public Expenditure and Financial Accountability Program (PEFA) during the period (2014-2022)

* إدير رانية

Rania Iddir

جامعة لونيسي علي البليدة 2 _الجزائر

r.iddir@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2026/09/02 تاريخ القبول:2026/10/29 تاريخ النشر: 2026/10/31

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أداء الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2014-2022)، وتقييم موثوقيتها حسب برنامج الإنفاق العام والمسائلة المالية PEFA، حيث خلصت الدراسة إلى أن المالية العامة في الجزائر عرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية، والارتفاع المستمر للنفقات العمومية مع عدم نمو الإيرادات بنفس الوتيرة ساهما في استمرار العجز الموازناتي في الجزائر، كما تبين وجود تفاوت في موثوقية الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة بين الدرجة الضعيفةD والدرجة المقبولة C وفق مؤشرات موثوقية الميزانية لبرنامج PEFA.

الكلمات المفتاحية: الميزانية العامة، الإيرادات العامة، النفقات العامة، موثوقية الميزانية، PEFA.

تصنيفات JEL: *H50، H61، H68، H72.*

Abstract :

This study aims to analyze the performance of the general budget in Algeria during the period (2014-2022), and to assess its reliability according to the Public Expenditure and Fiscal Accountability Program (PEFA). The study concluded that public finances in Algeria are vulnerable to fluctuations in oil prices in the international market, and the continuous increase in public expenditures without revenues growing at the same pace contributed to the continuation of the budget deficit in Algeria. It also showed a difference in the reliability of the general budget in Algeria during the study period between the weak level D and the acceptable level C according to the budget reliability indicators of the PEFA program.

Keywords: Public budget, public revenues, public expenditures, Budget reliability, PEFA.

JEL classification codes : H50.H61.H68.H72.

*المؤلف المرسِل

1. مقدمة:

تعتبر الميزانية العامة الأداة الأساسية للتدخل الحكومي وتوجيه السياسة المالية للدولة من خلال التخطيط والانضباط المالي والكفاءة التخصيصية للموارد. فقد شغل موضوع الميزانية العامة حيزا بالغ الأهمية من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية التي أقرت بالدور الفعال لإدارة شؤون المالية العامة، خاصة في إطار المبادئ الأساسية للمساءلة والشفافية، الأمر الذي يضمن بلوغ الأهداف المسطرة للسياسة الوطنية للدولة، وتعزيز التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

فمن بين أهم المبادرات الدولية في مجال تقييم وقياس أداء نظام الميزانية العامة برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية (PEFA) الذي أطلق سنة 2001 من قبل المفوضية الأوروبية وكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة من حكومات بعض الدول الأوروبية، والذي يتمحور حول موثوقية وشفافية الميزانية العامة، ومدى إدارة الأصول والخصوم، والقدرة على التنبؤ والرقابة على تنفيذها، مع ضمان الفحص والمراجعة الخارجية عليها.

فعلى غرار كل الدول التي تتجه صوب انتهاج نموذج سليم لإدارة المالية العامة، من خلال وضع نظام شفاف خاضع للإفصاح والمساءلة، مع مراعاة ضوابط وموازيين التحكم في المال العام وضمان الاستدامة المالية، تسعى الجزائر بدورها إلى إصلاح وعصرنة نظام الميزانية العامة في سبيل ترشيد الإنفاق العام وتعزيز موثوقية الميزانية. فمن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول تحليل وتقييم أداء الميزانية العامة في الجزائر، ومدى موثوقية الميزانية العامة ضمن مؤشرات برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية.

فعلى ضوء ما سبق سنقوم بطرح الإشكالية التالية:

كيف هو أداء الميزانية العامة في الجزائر ودرجة موثوقيتها وفقا لبرنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية PEFA ؟

وللإحاطة بكل جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة للمحاور التالية:

1. المحور الأول:تطور أداء الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2014-2022)؛
2. المحور الثاني:منهجية برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية PEFA؛
3. المحور الثالث:تقييم موثوقية الميزانية العامة في الجزائر وفق برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية PEFA خلال الفترة (2014-2022).

2.تطور أداء الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2014-2022)

تمثل الميزانية العامة الإطار القانوني الذي بموجبه يتم تقدير وترخيص موارد الدولة وأعباؤها خلال السنة القادمة بموجب قانون المالية، وذلك استنادا للقانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، إلا أن إعداد الميزانية يعتبر المرحلة الأولية، إذ تليها مرحلة التنفيذ، الرقابة والتقييم، ونتيجة لتغيرات مالية واقتصادية يمكن أن تختلف مستويات الإنفاق والتحصيل عن التقديرات، فمن هنا يبرز دور قانون تسوية الميزانية الذي يعتبر أداة تقييم التباين بين ما تم التخطيط له في قانون المالية وما تم تحقيقه فعلا أثناء تنفيذ الميزانية، لذلك سيتم تقييم أداء الميزانية العامة في الجزائر انطلاقا من النفقات والإيرادات العامة المدرجة ضمن قانون تسوية الميزانية خلال فترة الدراسة الممتدة من 2014 إلى غاية 2022.

1.2.تطور إيرادات الميزانية العامة النهائية في الجزائر خلال الفترة (2014-2022)

تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بهيمنة الإيرادات المتأتية عن طريق الجباية البترولية، بحكم أن الاقتصاد الجزائري رهين قطاع المحروقات، أما عن الإيرادات الجبائية خارج المحروقات والإيرادات العادية فعادة ما تكون دون المستوى، خاصة في ظل ضعف التحصيل الضريبي، فمن خلال الجدول أدناه سيتم تحليل تطور الإيرادات العامة النهائية في الجزائر خلال فترة الدراسة:

الجدول (1): تطور إيرادات الميزانية العامة المحصلة خلال الفترة (2014-2022) الوحدة: مليار دج

السنة	إيرادات جبائية	إيرادات عادية	إيرادات أخرى	مجموع الموارد العادية	الجباية البترولية	مجموع الإيرادات
2014	2 089	74	182	2 346	1 577	3 924
2015	2 360	253	227	2 840	1 722	4 563
2016	2 491	182	669	3 343	1 682	5 026
2017	2 561	263	1 020	3 945	2 126	6 072
2018	2 713	204	1 138	4 055	2 349	6 405
2019	2 849	199	1 027	4 076	2 518	6 594
2020	2 682	185	921	3 788	1 394	5 395
2021	2 762	200	1 011	3 973	1 927	5 900
2022	2 987	290	745	4 032	3 211	7 244

من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين تسوية الميزانية للسنوات 2014،.....2022.

يتضح من الجدول أعلاه الانتعاش الطفيف في إيرادات الميزانية العامة للدولة، وذلك لتزامن بداية فترة الدراسة مع أزمة النفط العالمية والتي بدأت معالمها منذ منتصف سنة 2014، أين شهدت أسعار النفط انخفاض كبير في سوق النفط العالمي، مما أثر على حصيلة الجباية البترولية ومساهمتها في مجموع الإيرادات حيث عرفت انخفاضا مستمرا من سنة 2014، إذ لم تتجاوز نسبة مساهمتها 40%، في حين كانت تفوق 50 % مع مطلع الألفية الثانية. وعرفت حصيلة الموارد العادية ارتفاعا مستمرا، وذلك بالنظر إلى انتعاش الإيرادات الجبائية، والإيرادات الأخرى.

ففي سنة 2015 شهدت إيرادات الدولة ارتفاعا بفارق موجب قدر بـ 693 مليار دج وهذا راجع إلى زيادة الإيرادات الجبائية بفعل الزيادة في إيرادات الضريبة على الأرباح والمداخيل.

كما يفسر هذا الارتفاع إلى الزيادة في عائدات ومداخيل الأملاك الوطنية المنجزة بمعدل 226.33%،خاصة تلك المتعلقة بالأتاوى المحصلة من طرف سلطة ضبط البريد والمواصلات التي عرفت تحصيلات بمجموع 47579 مليار دج، منها 64 مليار تم تحويلها للخزينة (مجلس المحاسبة، 2018، صفحة 18) وفي جانب آخر تحسنت الإيرادات العادية نتيجة لارتفاع عائدات ممتلكات الدولة، مما ساهم في ارتفاع الإيرادات الضريبية خارج قطاع المحروقات.

واصلت الإيرادات العامة ارتفاعها بنسبة 4.62% سنة 2016، مدفوعة بالإيرادات الجبائية التي عرفت تطورا على مستوى هيكل الضرائب على الأرباح والسلع والخدمات، إلا أن معدل التحصيل ليس بالمستوى الذي يسمح بتغطية نفقات التسيير. في حين عرفت الإيرادات العادية انخفاضا كما هو الأمر بالنسبة للجباية البترولية متأثرة بانخفاض أسعار برميل النفط الخام.

وفي سنة 2017 عرفت إيرادات الميزانية تطورا ناتجا عن اعتماد سعر50 دولار كسعر مرجعي لبرميل النفط الخام من 2017 إلى 2019، حيث انتقلت إلى 6072 مليار دج مقابل 5026 مليار دج سنة 2016.

وقد تعزز هذا النمو بشكل أكبر بارتفاع مساهمة بنك الجزائر بمبلغ 919.84 مليار دج وارتفاع أسعار النفط الخام من 45 دولار للبرميل سنة 2016 مقابل 54.1 دولار للبرميل سنة 2017،. (مجلس المحاسبة، 2019، صفحة 17)، كما عرفت نفس السنة ارتفاعا في مجموع الموارد العادية بفعل تحسين معدلات التحصيل وتوسيع القاعدة الضريبية، خاصة وأن الجهود كانت موجهة نحو بلوغ هدف تغطية نفقات التسيير بالموارد العادية. وفي سنة 2018 ارتفع سعر برميل البترول ليبلغ 71.5 دولار، لترتفع إيرادات المحروقات، متبوعة بنمو طفيف في

مجموع الإيرادات العامة والذي بلغ نسبة 5.48% مقارنة بسنة 2017، وهذا النمو كان مدفوعا أيضا بتحسن حصيلة الإيرادات الجبائية ولكن بمعدل طفيف وذلك لانخفاض الحقوق الجمركية بسبب الإعفاءات من بعض الحقوق الجمركية لواردات السيارات.

غير أنها تضاعفت بثلاث مرات من سنة 2015 إلى غاية 2018، نتيجة الارتفاع الاستثنائي في الأرباح المدفوعة من طرف بنك الجزائر، والمقدرة بـ 1000 مليار دينار في 2018، مما أدى إلى رفع حصة الإيرادات الغير ضريبية في الإيرادات خارج المحروقات من 13.7 % في 2015 إلى 31.5 % في 2018. (بنك الجزائر، 2018، صفحة 64)

وشهدت سنة 2019 نموا طفيفا بنسبة 2.95%، ناتج عن الزيادة المحتشمة للإيرادات الجبائية، بعدها شهدت سنة 2020 انخفاضا محسوسا في الإيرادات العامة والمقدر بنسبة 21.4% مقارنة بسنة 2019 وذلك بفعل الأزمة الصحية العالمية لجائحة كورونا covid 19 والتي أثرت سلبا على الأنشطة الاقتصادية مما أدى إلى انخفاض الإيرادات الضريبية خارج المحروقات والناجم عن تراجع الإيرادات المتأتية من الضريبة على السلع والخدمات، الضريبة على المداخيل والأرباح والحقوق الجمركية، وقد عرفت الجباية البترولية هي الأخرى تراجعا في حدود 44.6% بفعل انخفاض صادرات الجزائر من النفط والغاز،وانخفاض متوسط أسعار النفط من 64.4 دولار للبرميل سنة 2019 إلى 41.8 دولار للبرميل، ولكن سرعان ما ارتفع متوسط سعر البترول إلى 72.3 دولار للبرميل مصحوبا بارتفاع حجم صادرات المحروقات سنة 2021، بدأت الإيرادات العامة بالارتفاع والتي قدرت نسبته بـ 9.35 % مقارنة بسنة 2020، كما صاحب ذلك بداية التعافي التدريجي من الأزمة الصحية العالمية من جراء جائحة covid 19 الذي أثر إيجابيا في انتعاش بعض القطاعات وتحسن النشاط الاقتصادي في البلاد.

كما نتج هذا التحسن عن ارتفاع الإيرادات الغير ضريبية التي بلغت 1209.2 مليار دج سنة 2021، بفعل الارتفاع الاستثنائي في الأرباح المدفوعة من طرف بنك الجزائر والمقدرة بـ 900.4 مليار دينار. (بنك الجزائر، ديسمبر 2022، صفحة 93)، أما عن الإيرادات المنجزة لسنة 2022 فقد عرفت تطورا محسوسا بتسجيلها 7244 مليار دج أي بنسبة ارتفاع 22.78% مقارنة بالسنة الماضية، وهذا ناتج عن الزيادة المعتبرة في الجباية البترولية التي ارتفعت بـ1284مليار دج، في ظل تحسن متوسط سعر البرميل الذي بلغ 103.8 دولار أمريكي.

2.2.تطور نفقات الميزانية العامة النهائية في الجزائر خلال الفترة (2014–2022)

تنقسم النفقات العامة في الجزائر إلى نفقات التسيير التي تسمح بتسيير نشاطات المصالح العمومية والإدارية بالدولة، أما نفقات التجهيز فهي نفقات ذات طابع استثماري على شكل اعتمادات مفتوحة في ميزانية الدولة والمخصصة لتغطية نفقات الاستثمارات الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية التابعة لدولة، ووفقا لما جاء به القانون العضوي رقم 18-15المتعلق بقوانين المالية، تجمع أعباء ميزانية الدولة حسب النشاط والمتكون من البرامج وتقسيماته، وحسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات المكون من أبواب النفقات وأقسامها، وفي العموم تهدف الدولة إلى استكمال البرامج التنموية وفقا للخطط الإنمائية، مع تأمين سير المصالح العمومية.

وتتميز النفقات العامة في الجزائر بزيادتها التي تفوق حجم الإيرادات العامة، فمن خلال الجدول التالي سنستعرض تطور وتيرة النفقات العامة النهائية المنجزة خلال (2014-2022)

الجدول (2): تطور نفقات الميزانية العامة النهائية خلال الفترة (2014–2022)

الوحدة: مليار دج

السنة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نفقات غير متوقعة	مجموع النفقات العامة
2014	4 430	2 545	169	7 145
2015	4 660	2 589	174	7 424
2016	4 326	2 031	185	6 543
2017	4 497	2 269	91	6 858
2018	4 488	3 953	45	8 487
2019	4 768	3 266	16	8 051
2020	4 727	2 612	3	7 343
2021	5 450	2 474	3	7 928
2022	7 443	3 050	1 626	10 495

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين تسوية الميزانية للسنوات 2014،.....2022.

بلغ مجموع النفقات العامة لسنة 2015 قيمة 7424مليار دج بمعدل نمو2.7% مقارنة بسنة 2014، نتج ذلك عن الزيادة في نفقات المستخدمين حيث تم استحداث مناصب مالية جديدة، ومراجعة الأجر الأدنى المضمون في إطار إلغاء المادة 87 مكرر من القانون 11-90 والمتعلق بعلاقات العمل، كما عرفت نفقات التجهيز ارتفاعا هي الأخرى بفعل الزيادة في النفقات على البنية الاقتصادية والإدارية وما يتعلق بقطاع السكن، بعدها شهدت انخفاضا

ملحوظا خلال سنتي 2016 و2017 بنسبة 8.80% و5.65 %على التوالي مقارنة بسنة 2015، وذلك تزامنا مع التراجع المحسوس لأسعار النفط الخام بنسبة تفوق 60%،أين اضطرت الجزائر إلى ترشيد نفقاتها العامة وتسقيف البعض منها ما عدى نفقات المستخدمين، مع تجميد العديد من المشاريع.أما سنة 2018 فقد سجلت نموا معتبرا في مجموع النفقات العامة بنسبة 23.74% مقارنة بسنة 2017، وذلك في ظل نمو طفيف للإيرادات العامة، وهذه الزيادة كانت بفعل الارتفاع المحسوس في نفقات التجهيز بمعدل 74.14%، بسبب الزيادة المعتبرة في نفقات رأس المال والتي بلغت 18.1%، في إطار تحسين البنى التحية، في حين تم تسجيل انخفاض ملحوظ في النفقات الغير المتوقعة، إضافة إلى انخفاض طفيف لنفقات التسيير.

وفي سنة 2019 تراجعت النفقات العمومية النهائية لتسجل 8051 مليار دج. ونجم هذا عن انخفاض نفقات رأس المال، بينما ارتفعت النفقات الجارية بنسبة 4.5% لتبلغ 4879.1 مليار دج، خص الارتفاع كل من نفقات المستخدمين ومعاشات المجاهدين وكذا التحويلات الجارية، بينما تم تسجيل انخفاض سواء في الفوائد على الدين العمومي أو النفقات على المواد والإمدادات. (بنك الجزائر، ديسمبر 2020، صفحة 71)،أما سنة 2020 وفي ظل الأزمة الصحية الحادة وانخفاض أسعار البترول سجلت إجمالي النفقات العامة النهائية انخفاضا بـ 8.79%، الناتج عن إنخفاض نفقات رأس المال وبذلك انخفضت نفقات التجهيز من 3 266 مليار دج سنة 2019 إلى 2 612 مليار دج، كما عرفت النفقات الجارية لنفس السنة ارتفاعا بنسبة 2.3 %، خص الارتفاع كل من نفقات المستخدمين ومعاشات المجاهدين وكذا التحويلات الجارية، إضافة إلى ذلك سجلت الفوائد على الدين العمومي 50.7% والنفقات على المواد والإمدادات –49.4% التغيرات الأكثر أهمية. (بنك الجزائر، 2021، صفحة 71)، خلال سنة 2021 عادت وتيرة النفقات العامة المنجزة بالارتفاع إلا أنها سجلت تحسنا ضئيلا قدر بـحوالي 7 % والناتج في الأساس عن ارتفاع نفقات التسيير، لتبلغ بعد ذلك أعلى قيمة لها سنة 2022 طيلة فترة الدراسة حيث قدرت بـ 10495 مليار دج، بفعل بداية تطبيق منحة البطالة، مراجعة الشبكة الاستدلالية للأجور.

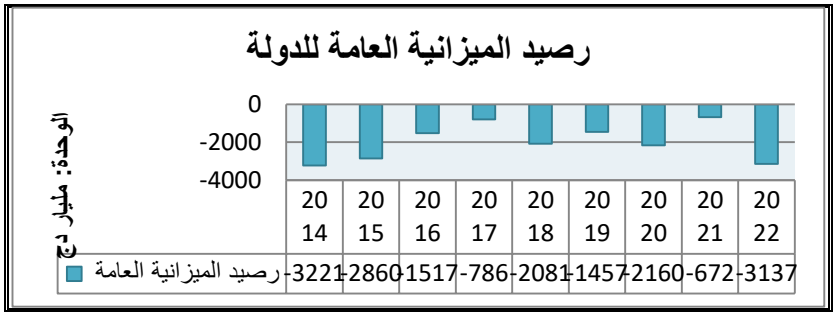
وكانت الحصة الأكبر بعنوان ميزانية التسيير التي قدرت بـ 7443 مليار دج ، ففي هذا السياق بلغت التحويلات الاجتماعية المنفذة 2854 مليار دج، مرتفعة بنسبة 33.94% مقارنة بسنة 2021، وتم تخصيص حصة معتبرة من الإعتمادات لتحسين الظروف المعيشية للفئات

السكانية المحرومة، . (مجلس المحاسبة ، 2025، صفحة 58). وفيما يخص ميزانية التجهيز فقد بلغت 3 050 مليار دج، بنسبة ارتفاع 31.39 % مقارنة بسنة 2021.

3.2.رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2014–2022)

في ظل الارتفاع العشوائي للنفقات العمومية ومحدودية نمو الإيرادات العامة وارتباطها بتقلبات أسعار النفط، بالإضافة إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الغير منتج، تعاني الميزانية العامة في الجزائر من عجوزات مستمرة، كما يتضح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1): رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2014–2022)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين تسوية الميزانية للسنوات 2014،.....2022.

تشهد المالية العامة في الجزائر عجزا مستمرا نظرا للارتفاع الواسع والمستمر للنفقات العمومية في ظل النمو الضئيل للإيرادات العمومية، فحسا الشكل أعلاه سجلت سنتي 2014 و2015 عجزا حادا في رصيد الميزانية ليبلغ 3221 مليار دج و2860 مليار دج على التوالي، وذلك مع تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي وانخفاض الأسعار المطبقة على مواد المحروقات، وأمام الاحتياجات المتزايدة الغير قابلة للتقليص تم تغطية العجز بواسطة اقتطاعات معتبرة من الادخار المالي المودع في بنك الجزائر. ونتيجة لترشيد بعض النفقات العمومية إلى جانب تحسن طفيف لبعض الإيرادات خارج المحروقات تقلص العجز سنة 2016 ليبلغ 1517 مليار دج أي بنسبة انخفاض بلغت 46.96% مقارنة بسنة 2015 .

وتم تمويل العجز خلال هذه السنة بموارد صندوق ضبط الإيرادات بواقع 58.1% وتم تغطية الباقي باللجوء إلى موارد تمويل أخرى، لاسيما اقتراض باقي المتعاملين الاقتصاديين. (بنك الجزائر، سبتمبر 2017، صفحة 69)، ومع تحسن الجباية البترولية واستقرار لبعض النفقات العمومية شهدت سنة 2017 انخفاضا حادا في العجز الميزانياتي ليبلغ 786 مليار دج .

كما وقد تم تقليص هذا العجز من خلال موارد صندوق ضبط الإيرادات بقيمة 838.55 مليار دج، في حين أن رصيد تنفيذ قانون الميزانية بمبلغ (-2.259,66) مليار دج الموقوف في نهاية السنة المالية من طرف الوكالة المحاسبية المركزية للخزينة، تم تغطيته باللجوء إلى التمويل الغير التقليدي بإصدار أوذونات وسندات للخزينة المباعة مباشرة إلى بنك الجزائر التي بلغ مجموعها 2.185 مليار دج سنة 2017. (مجلس المحاسبة، 2019، صفحة 10).

وفي سنة 2018 تم تغطيت 900 مليار دج بالتمويل الغير تقليدي على شكل إصدار أوذونات وسندات للخزينة المباعة مباشرة إلى بنك الجزائر والتي بلغ مجموعها 3.371,200 مليار دج سنة 2018. (مجلس المحاسبة، 2020، صفحة 10)

ولكن بسبب الارتفاع القوي لإجمالي نفقات الميزانية، ذات الصلة بنفقات رأس المال، لم يتقلص العجز الميزانياتي سوى بـ 1.8 % ليبلغ 4.8 % من إجمالي الناتج الداخلي مقابل 6.6 % في سنة 2017 ، ولم يتقلص العجز الميزانياتي سوى بـ 75.2 مليار دينار بسبب ارتفاع صافي القروض بفائدة الخزينة العمومية (قروض للصندوق الوطني للاستثمار FNI) وبحكم استنفاذ موارد صندوق ضبط الإيرادات، تتطلب تمويل هذا العجز اللجوء إلى التمويلات المصرفية في إطار التمويل الغير التقليدي. (بنك الجزائر، 2018، صفحة 59)، غير أن العجز في الميزانية لازال مبالغا فيه، نظرا لتقييد في ميزانية الدولة لما يسمى بنفقات الغير متوقعة التي لا تتوفر بشأنها معلومات كافية ولا تسمح بإرساء قواعد الشفافية والتسيير السليم للميزانية، بالإضافة إلى تعبئة إعتمادات التجهيز على وجه الخصوص، وعدم الامتثال لقواعد منح واستعمال الاعتمادات اللازمة (مجلس المحاسبة، 2019، صفحة 11).

استقر العجز المسجل سنة 2020 في حدود 2160 مليار دج بنسبة ارتفاع 48.22% مقارنة بسنة 2019 وذلك بسبب الانخفاض المعتبر للإيرادات العامة من جراء إجراءات الحجر الصحي للحد من انتشار جائحة covid 19، وانخفض بعدها ليصل إلى 672 مليار دولار سنة 2021، ونتيجة للارتفاع المتواصل للنفقات العامة الذي لا يصاحبه نفس الارتفاع في الإيرادات العامة تفاقم العجز الموازناتي خلال سنة 2022 حيث بلغ 3137 مليار دج مقابل 672 مليار دج السنة الفارطة.

إلى جانب ذلك سجلت سنة 2021 عملية غير اعتيادية على مستوى الأرتوذكسية المالية، تمثلت في ترحيل بواقي الميزانيات للسنوات السابقة المقيدة في كتابات الخزينة إلى حساب الخزينة بمبلغ معتبر مقدر بـ 1365.144 مليار دج ،. (مجلس المحاسبة، 2025، صفحة 14)

3. منهجية برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية بالتركيز على موثوقية الموازنة

انطلق برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية (The Public Expenditure and Financial Accountability) "**PEFA**" عام 2001 بمبادرة من سبعة شركاء دوليين والمتمثلين في المفوضية الأوروبية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، وحكومات كل من فرنسا والنرويج وسويسرا والمملكة المتحدة، وفي سنة 2019 انضمت وزارتا المالية في جمهورية سلوفاكيا ودوقية لوكسمبورغ الكبرى إلى البرنامج، وفي 2025، انضم بنك التنمية الآسيوي كأحدث شريك. حيث يوفر برنامج **PEFA** إطارًا لتقييم نقاط القوة والضعف في إدارة المالية العامة، باستخدام مؤشرات كمية لقياس الأداء، في 7 مجالات (https://www.pefa.org/)

1.3.محتوى برنامج الإنفاق العام والمسائلة المالية PEFA

يحدد برنامج **PEFA** سبعة محاور للأداء في نظام إدارة المالية العامة المنفتح والمنتظم، تحدد السبعة محاور التالية العناصر الرئيسية لنظام إدارة المالية العامة، والمتمثلة في:موثوقية الموازنة، شفافية المالية العامة، إدارة الأصول والخصوم، وضع الموازنة والإستراتيجية المالية استنادا إلى السياسات، قابلية التنبؤ والرقابة في تنفيذ الموازنة، المحاسبة ورفع التقارير (الإبلاغ)، الفحص والمراجعة الخارجية. (الأمانة العامة للإنفاق العام والمساءلة المالية، 2019، صفحة 2)

2.3.موثوقية الميزانية العامة حسب برنامج الإنفاق العام والمسائلة المالية PEFA

يقصد بموثوقية الميزانية العامة درجة المصداقية التي تتمتع بها ميزانية الدولة، وهي مدى تطابق أهداف السياسة المالية مع النتائج المحققة، فكلما كانت درجة الانحراف عن الخطة المعلنة صغيرة،كانت درجة المصداقية أكبر. (فرجي و زيدان، 2021، صفحة 323)، ويتم قياس موثوقية الميزانية العامة حسب برنامج الإنفاق العام والمسائلة المالية بالاعتماد على ثلاث مؤشرات رئيسية متمثلة في الحصيلة الإجمالية للإنفاق، تركيبة حصيلة الإنفاق والحصيلة الإجمالية للإيرادات،حيث يتم مقارنة الإيرادات والنفقات المنجزة فعليا مع ما هو مقدر في الميزانية الأصلية، ويتم تقييم الأداء ترتيبا تنازليا من A إلى D أي من الجيد إلى الأضعف، حيث تعكس الدرجة C المستوى الأساسي لأداء كل مؤشر أي موثوقية مقبولة، بينما الدرجة D فهي تدل على مستوى أقل من المستوى الأساسي للأداء أي هي الدرجة الأضعف. وتمنح هذه الدرجات وفقا لمنهجية معينة لكل مؤشر، نفصلها فيما يلي:

أ. مؤشر الأداء الأول: الحصيلة الإجمالية للإنفاق

يقيس هذا المؤشر مدى تطابق إجمالي النفقات العامة المحققة مع ماهو مقدر في الميزانية، وتمنح الدرجة وفقا للحد الأدنى من متطلبات تصنيف المؤشر وفق الجدول التالي:

الجدول (3): الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي لمؤشر الحصيلة الإجمالية للإنفاق

الدرجة	الحصيلة الإجمالية للإنفاق
A	ما بين 95 % إلى 105% من مجمل إنفاق الموازنة المعتمد على الأقل سنتين من السنوات الثلاثة الأخيرة
B	ما بين 90% إلى 110 % من مجمل إنفاق الموازنة المعتمد على الأقل سنتين من السنوات الثلاثة الأخيرة
C	ما بين 85% إلى 115 % من مجمل إنفاق الموازنة المعتمد على الأقل سنتين من السنوات الثلاثة الأخيرة
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C

المصدر:الأمانة العامة للإنفاق العام والمساءلة المالية، إطار تقييم المالية العامة، تحسين إدارة المالية العامة وتعزيز التنمية المستدامة، الولايات المتحدة الأمريكية، 2016 ص:23.

ب. مؤشر الأداء الثاني: تركيبة حصيلة الإنفاق

يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة عمليات إعادة تخصيص الموارد بين بنود الميزانية الرئيسية خلال مرحلة التنفيذ في تغيير تركيبة النفقات مقارنةً بالميزانية المقدرة مبدئيًا على مدى السنوات الثلاثة الأخيرة. ويتكون من ثلاث أبعاد، تُجمع درجاتها باستخدام طريقة الحلقة الأضعف M1(WL)، وتتمثل هذه الأبعاد في: التقييم طبقا للتصنيف الوظيفي لحصيلة الإنفاق وهي المصاريف التي ترصد في الميزانية من أجل تغطية أعباء المصالح العمومية والتي تعرف بنفقات التسيير، أما التصنيف الاقتصادي لحصيلة الإنفاق فهي نفقات استثمارية ذات طابع اقتصادي، اجتماعي وإداري وتعرف بنفقات التجهيز، والبعد الثالث هو الإنفاق من المخصصات الطارئة.

الجدول (4): الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي لتركيبة حصيلة الإنفاق

الدرجة	تركيبة حصيلة الإنفاق طبقا للتصنيف الوظيفي
A	التباين في تركيبة الإنفاق للتصنيف الإداري أو الوظيفي أقل من 5 % على الأقل سنتين من الثلاث سنوات الأخيرة
B	التباين في تركيبة الإنفاق للتصنيف الإداري أو الوظيفي أقل من 10 % على الأقل سنتين من الثلاث سنوات الأخيرة
C	التباين في تركيبة الإنفاق للتصنيف الإداري أو الوظيفي أقل من 15 % على الأقل سنتين من الثلاث سنوات الأخيرة
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C
الدرجة	**تركيبة حصيلة الإنفاق طبقا للنوع الاقتصادي**
A	التباين في تركيبة الإنفاق حسب التصنيف الاقتصادي أقل من 5 % على الأقل سنتين من الثلاث سنوات الأخيرة
B	التباين في تركيبة الإنفاق حسب التصنيف الاقتصادي أقل من 10 % على الأقل سنتين من الثلاث سنوات الأخيرة
C	التباين في تركيبة الإنفاق حسب التصنيف الاقتصادي أقل من 15 % على الأقل سنتين من الثلاث سنوات الأخيرة
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C
الدرجة	**الإنفاق من المخصصات الطارئة**
A	الإنفاق الفعلي المحمل على باب المخصصات الطارئة بلغ في المتوسط أقل من 3% من الموازنة الأصلية
B	الإنفاق الفعلي المحمل على باب المخصصات الطارئة بلغ في المتوسط ما بين 3% و 6% من الموازنة الأصلية
C	الإنفاق الفعلي المحمل على باب المخصصات الطارئة بلغ في المتوسط ما يزيد عن 6% ولكن أقل من 10 % من الموازنة الأصلية
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C

المصدر:الأمانة العامة للإنفاق العام والمساءلة المالية، إطار تقييم المالية العامة، تحسين إدارة المالية العامة وتعزيز التنمية المستدامة، الولايات المتحدة الأمريكية، 2016 ص:24.

ج. مؤشر الأداء الثالث: الحصيلة الإجمالية للإيرادات

يقيس هذا المؤشر التباين بين الإيرادات العامة المحصلة فعليا والميزانية الأولية، ويتكون من بُعدين، يتم تجميع درجاتهما باستخدام طريقة M2(AV) على مدى ثلاث سنوات، ويتمثل هذان البعدين في: الحصيلة الإجمالية للإيرادات و تركيبة الحصيلة الإجمالية للإيرادات.

الجدول (5):الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي للحصيلة الإجمالية للإيرادات وتركيبتها

الدرجة	الحصيلة الإجمالية للإيرادات
A	الإيرادات الفعلية مابين 97% و106% من إيرادات الموازنة في سنتين على الأقل من الثلاث سنوات الأخيرة
B	الإيرادات الفعلية مابين 94% و112% من إيرادات الموازنة في سنتين على الأقل من الثلاث سنوات الأخيرة
C	الإيرادات الفعلية مابين 92% و116% من إيرادات الموازنة في سنتين على الأقل من الثلاث سنوات الأخيرة
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C
الدرجة	تركيبة الحصيلة الإجمالية للإيرادات
A	التباين في تركيبة الإيرادات أقل من 5% من سنتين من السنوات الثلاثة الأخيرة
B	التباين في تركيبة الإيرادات أقل من 10% من سنتين من السنوات الثلاثة الأخيرة
C	التباين في تركيبة الإيرادات أقل من 15% من سنتين من السنوات الثلاثة الأخيرة
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C

المصدر:الأمانة العامة للإنفاق العام والمساءلة المالية، إطار تقييم المالية العامة، تحسين إدارة المالية العامة وتعزيز التنمية المستدامة، الولايات المتحدة الأمريكية، 2016 ص:26

4. تقييم موثوقية الميزانية العامة في الجزائر وفق برنامج الإنفاق العام والمسائلة المالية PEFA

يتم قياس موثوقية الميزانية العامة في الجزائر حسب برنامج (PEFA)، والتي تعتمد على درجة أداء المؤشرات الفرعية المتمثلة في الحصيلة الإجمالية للإنفاق وتركيبة حصيلة الإنفاق إلى جانب مؤشر الحصيلة الإجمالية للإيرادات وتركيبة حصيلة الإيرادات، وذلك استنادا لتقديرات كل من النفقات والإيرادات العمومية في الجزائر ضمن قوانين المالية وقوانين تسوية الميزانية المتضمنة كل من النفقات والإيرادات النهائية خلال (2014-2022)

1.4. التقييم وفق مؤشر الحصيلة الإجمالية للإنفاق

يظهر الجدول أدناه التباين بين حصيلة النفقات العامة المقدرة والنفقات العامة المنجزة، فانطلاقا من هذه الفجوة سيتم تقييم مدى تحكم الحكومة في موثوقية الميزانية العامة وفقا لهذا المؤشر.

الجدول (6): نسبة إنجاز الحصيلة الإجمالية للنفقات العامة

السنة	حصيلة النفقات العامة المقدرة	حصيلة النفقات العامة المنجزة	الفارق	نسبة الإنجاز %
2014	7 656	7 145	-510	93.33
2015	8 753	7 424	- 1 329	84.81
2016	7 984	6 543	-1 440	81.96
2017	6 883	6 858	-24	99.64
2018	8 627	8 487	-140	98.37
2019	8 557	8 051	-505	94.1
2020	7 823	7 343	-497	93.87
2021	8 642	7 982	-713	91.74
2022	11 610	10 495	-1 114	90.4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين تسوية الميزانية للسنوات 2014،.....2022.

يبين الجدول أعلاه التباين الكبير بين مجمل النفقات العمومية المقدرة وما هو منجز فعليا بالنسبة للفترة الألى (2014-2016) أين كانت نسبة الإنجاز 93.33%، 84.8% و81.96%، فبالنظر لسنتي 2015 و2016 من أصل ثلاثة حسب الجدول رقم 3 فإن المؤشر يأخذ الدرجة D، وهي الدرجة الأضعف نظرا للفجوة الكبيرة خلال هذه الفترة التي عرفت انخفاضا حادا في إيرادات الجباية البترولية جراء انخفاض أسعار المحروقات، وفيما يخص نسبة الإنجاز للفترة (2017-2019) فقد كانت أفضل بكثير من الفترة التي سبقتها حيث انخفض التباين لتأخذ بذلك الدرجة A التي تعتبر درجة عالية الموثوقية، أما الفترة (2020-2022) فالمؤشر يأخذ الدرجة B وهي درجة جيدة حيث كانت نسبة الانجاز ضمن المجال 90 % و 110%.

2.4.التقييم وفق مؤشر تركيبة حصيلة الإنفاق

التقييم وفق مؤشر تركيبة حصيلة الإنفاق يتم بحساب نسبة الانحراف بين النفقات المنجزة ضمن قانون تسوية الميزانية وما تم اعتماده في قانون المالية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022 فحسب الجدول أدناه، تبين أن الانحراف في نفقات التسيير أقل بكثير مقارنة بنفقات التجهيز باعتبار أن نفقات التسيير هي عبارة عن نفقات جارية متكررة يسهل تقديرها، حيث كانت نسبة الانحراف أقل من 5 % من سنة 2017 إلى 2019 لذلك تمنح الدرجة A لبعد التصنيف الوظيفي للنفقات العامة وينطبق الأمر على الفترة (2020-2022) حيث يمنح البعد الدرجة ، والتي تعتبر درجة عالية الموثوقية، أما الفترة من 2014 إلى 2016 التي كانت أقل من 10 % فتمنح الدرجة B لنفس البعد وهي تتمتع بموثوقية جيدة إلا أنها أقل من الفترة التي تليها والسبب راجع للانخفاض إيرادات الجباية البترولية، مقابل استحداث مناصب عمل

جديدة ومراجعة الحد الأدنى للأجور وترشيد النفقات الذي لم يمس نفقات المستخدمين. وفيما يخص التصنيف الاقتصادي أي نفقات التجهيز فقد كانت الثلاث سنوات الأولى الأكثر انحرافا حيث بلغت النسبة 36.06 % سنة 2016 وبالتالي تمنح الدرجة D وهي أقل من المستوى المطلوب والتي تعتبر الدرجة الأضعف، وذلك بالنظر إلى التجميد الذي طال العديد من المشاريع في إطار ترشيد النفقات العمومية، أما من 2017 إلى2019 كانت أفضل بكثير من سابقتها حيث بلغت على التوالي 0.94%، 2.22% و9.32% وبالتالي يأخذ البعد الدرجة A وهي الدرجة الأفضل، أما السنوات الثلاثة الأخيرة فقد ارتفعت نسبة الانحراف مرة أخرى لتقل بذلك موثوقية الميزانية العامة وفقا لهذا البعد أين كانت تفوق 15% سنتي 2021 و2022 ليأخذ بذلك البعد الدرجة D أي أن الأداء أقل مما هو مطلوب.

الجدول (7): نسبة التباين في تركيبة حصيلة الإنفاق

السنة	نفقات التسيير (التصنيف الوظيفي للنفقات العامة)			نفقات التجهيز (التصنيف الاقتصادي للنفقات العامة)		
	النفقات المقدرة	النفقات المنجزة	النسبة%	النفقات المقدرة	النفقات المنجزة	النسبة%
2014	4714	4 430	6.02	2941	2 545	13.46
2015	4972	4 660	6.27	3781	2 589	31.53
2016	4807	4 326	9.99	3176	2 031	36.06
2017	4591	4 497	2.06	2291	2 269	0.94
2018	4584	4 488	2.09	4043	3 953	2.22
2019	4954	4 768	3.75	3602	3 266	9.32
2020	4893	4727	3.39	2929	2612	10.82
2021	5664	5450	3.88	2978	2474	16.9
2022	7697	7443	3.22	3 913	3 050	22.05

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين تسوية الميزانية للسنوات 2014،.....2022.

بعد تقييم بُعدي التصنيف الوظيفي والاقتصادي للنفقات العامة كل على حدا يمكن تقييم مؤشر الحصيلة الإجمالية للإنفاق، إلا أن بُعد الإنفاق من المخصصات الطارئة لم يتم تقييمه على لأنه في الأساس مدمج في ميزانية نفقات التجهيز ضمن باب احتياطي لنفقات الغير متوقعة، لذلك سنكتفي في التقييم ببُعدي التصنيف الوظيفي والاقتصادي للنفقات، فحسب طريقة M1(WL) سيأخذ المؤشر خلال الفترة (2014-2022) الدرجات التالية:

الجدول (8): الدرجة النهائية لمؤشر تركيبة حصيلة الإنفاق خلال الفترة (2014–2022)

الفترة	بُعد تركيبة حصيلة الإنفاق طبقا للتصنيف الوظيفي	بُعد تركيبة حصيلة الإنفاق طبقا للتصنيف الاقتصادي	بُعد الإنفاق من المخصصات الطارئة	الحصيلة الإجمالية للإنفاق
2016 – 2014	B	D	/	D
2019 – 2017	A	A	/	A
2022 – 2020	A	C	/	C

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام طريقة M1(WL)

يوضح الجدول أعلاه أن موثوقية الموازنة كانت دون المستوى من 2014 إلى 2017 حيث أخذ المؤشر الدرجة D بعد الرجوع لطريقة الحلقة الأضعف، بالرغم من الأداء الوظيفي للنفقات كان جيد، إلا أن ارتفاع التباين في تركيب الإنفاق قد يؤثر في الكفاءة التخصيصية وتقديم الخدمات. أما بالنسبة للأداء خلال الفترة (2017–2019) فكانت درجة الموثوقية جيدة جدا حيث أخذ المؤشر الدرجة A، وهي نفس الدرجة بالنسبة للأداء الوظيفي والاقتصادي، وهذا يدل على أن تركيبة الإنفاق الفعلي كان قريب جدا من المعتمد في قانون المالية، بعدها تراجعت موثوقية الموازنة خلال الفترة (2020–2022) حيث أخذ المؤشر الدرجة C بالرغم من بقاء الأداء الوظيفي في المستوى، إلا أنها درجة مقبولة من حيث موثوقية الميزانية.

3.4.التقييم وفق مؤشر حصيلة الإيرادات

التقييم وفقا لهذا المؤشر يتم بحساب الفرق بين الإيرادات المقدرة في قانون المالية والإيرادات المحصلة فعلا حسب ما جاء به قانون ضبط الميزانية، وينقسم المؤشر إلى بعدين وهما الحصيلة الإجمالية للإيرادات العامة و تركيبة الحصيلة الإجمالية للإيرادات العامة، وذلك بعد تجميع درجاتهما باستخدام طريقة M2(AV).

أ. التقييم وفق الحصيلة الإجمالية للإيرادات

من خلال الجدول أدناه يتضح أن الفترة الأولى للدراسة من 2014 إلى 2016 كانت الأضعف من حيث نسبة الإنجاز فهي ضمن المجال [92%–106%] فيأخذ المؤشر بذلك الدرجة C حسب ما يوضحه الجدول رقم 5 وهي درجة مقبولة من حيث الموثوقية وفقا لبعد الحصيلة الإجمالية للإيرادات العامة، والسبب راجع للانخفاض الحاد في أسعار البترول الذي أثر سلبا على إيرادات الجباية البترولية خلال سنتي 2014 و2015، ولكن بعدها سجلت الفترة من 2017 إلى 2019 تحسنا واضحا في نسبة الانجاز إذ بلغت 107.75%، 99.53% و101.33% على التوالي وبالتالي يأخذ البعد الدرجة A والتي تدل على موثوقية عالية، أما الفترة التي تليها فتقيم بالدرجة B، حيث بلغت نسبة الإنجاز 93.06%،110.67%

و103.49% على التوالي، وبالنسبة لسنة 2020 فقد شهدت ظروف استثنائية بسبب جائحة covid 19 والذي أثر على إيرادات النشاط الاقتصادي جراء الحجر الصحي.

الجدول (9): نسبة إنجاز الحصيلة الإجمالية للإيرادات العامة

السنة	حصيلة الإيرادات العامة المقدرة	حصيلة الإيرادات العامة المنجزة	الفارق بالقيمة	نسبة الفارق	نسبة التحصيل%
2014	4 218 180	3 924 061	**-294 118**	-6.97	**93.03**
2015	4 952 700	4 563 796	**-388 903**	-7.85	**92.15**
2016	4 747 430	5 026 131	**278 701**	5.87	**105**
2017	5 635 514	6 072 323	**436 809**	7.75	**107.75**
2018	6 424 490	6 405 244	**-19 245**	0.47	**99.53**
2019	6 507 907	6 594 646	**86 738**	1.33	**101.33**
2020	5 395 835	**5 183 351**	**-212 483**	-3.94	**96.06**
2021	5 331 835	**5 900 633**	**568 797**	10.67	**110.67**
2022	7 000 842	**7 244 867**	**244 024**	3.49	**103.49**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين تسوية الميزانية للسنوات 2014،.....2022.

ب.التقييم وفق مؤشر تركيبة الحصيلة الإجمالية للإيرادات

يهدف هذا البعد إلى تقييم قدرة الحكومة على التنبؤ بهيكل الإيرادات إلى جانب قدرتها على تحصيل مبالغ كل باب وفقا للشكل المقرر في الميزانية الأصلية، فمن خلال الجدول الموالي سيتم تقييم هيكل تركيبة الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2022:

الجدول (10):نسبة تباين تركيبة الحصيلة الإجمالية للإيرادات العامة

السنة	تركيبة الإيرادات			
	الإيرادات الجبائية	الإيرادات العادية	الإيرادات الأخرى	الجباية البترولية
	نسبة التباين%	نسبة التباين%	نسبة التباين%	نسبة التباين%
2014	-7.84	-12.82	-36.65	0
2015	-9.78	45.44	-48.24	0
2016	-8.09	91.60	170.86	0
2017	-6.46	163.57	108.17	0
2018	-5.46	94.34	3.48	0
2019	-6.32	31.50	7.45	-7.22
2020	-6.17	-11.58	-1.27	0.00
2021	4.8	-2.00	16.17	0.00
2022	-1.87	14.41	53.92	0.00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين تسوية الميزانية للسنوات 2014،.....2022.

في العموم يوضح الجدول عدم وجود تباين بين الإيرادات الجبائية المقدرة والفعلية وذلك بسبب اعتماد سعر مرجعي لبرميل البترول في إعداد الميزانية، حيث وجه الفائض لصندوق ضبط الإيرادات، باستثناء سنة 2019 أين خسر سعر النفط الجزائري 7 دولار مع اعتماد 70 دولار كسعر مرجعي في حين بلغ 64.49 في السوق الدولية بسبب ارتفاع العرض خارج منظمة OPEC مع انخفاض الطلب دوليا. أما بالنسبة للإيرادات العادية والإيرادات الأخرى فقد كانت نسبة التباين مرتفعة أين فاقت 100%، وفيما يخص الإيرادات الجبائية فنسبة التباين كانت تتراوح بين 1%و9% بالنقصان ما عدى سنة 2021 ويكمن السبب في ضعف التحصيل الضريبي الراجع لظاهرتي الغش والتهرب الضريبيين. فانطلاقا مما سبق يتحصل بعد تركيبة الإيرادات خلال الفترات الثلاثة من الدراسة على الدرجة D وذلك بالنظر إلى التباين الكبير في كل من الإيرادات العادية والإيرادات الأخرى، حيث أغلبها تفوق 15% . فبالنسبة لدرجة مؤشر حصيلة الإيرادات بعد تقييم كل بعد على حدا وبالاعتماد على طريقة متوسط الأبعاد M2(AV) تكون وفق الجدول التالي:

الجدول (10): درجة النهائية لمؤشر حصيلة الإيرادات

الفترة	بعد الحصيلة الإجمالية للإيرادات	بعد تركيبة الحصيلة الإجمالية للإيرادات	مؤشر حصيلة الإيرادات
2016-2014	C	D	D^+
2019-2017	A	D	C^+
2022-2020	B	D	C

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على جدول تحويل درجات تصنيف المؤشرات باستخدام طريقة المتوسط (M2(AV

بالنسبة للفترة الأولى التي أخذت الدرجة D^+ فهي تعكس بذلك موثوقية ضعيفة جدا من جانب الإيرادات بالرغم من أن مجمل الإيرادات كان مقبولا جدا إلا أن التباين في تركيب الإيرادات يحد من دقة تقدير الموازنة، أما الفترة التي تليها فتحسنت موثوقية الموازنة ليأخذ المؤشر الدرجة C^+ ، أما الفترة من 2019 إلى 2022 فقد انخفضت قليلا فتحصل المؤشر على الدرجة C حيث هناك قدرة معقولة على تقدير إجمالي الإيرادات مع ضعف قدرة التنبؤ في مجمل تركيبة الإيرادات.

4. الخاتمة:

ارتبط أداء الميزانية العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة بطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بدرجة أساسية على قطاع المحروقات، مما يجعل الإيرادات العامة رهينة تقلبات أسعار النفط، ورغم الفوائض المالية التي تحققها عائدات الجباية البترولية إلا أن العجز الموازناتي بقي مستمرا ويتفاقم مع انخفاض هذه العائدات، لاسيما أن وتيرة ارتفاع النفقات العامة تفوق نمو الإيرادات العامة، كما أن تقلبات أسعار النفط تأثر أيضا على دقة تقديرات الميزانية العامة مما ينعكس على درجة موثوقيتها ، التي كانت متذبذبة بين الدرجة الضعيفة Dوالدرجة المقبولة C، فبعد تحليل تطور أداء الميزانية العامة في الجزائر من 2014 إلى 2022 وتقييم درجة تطابق الإيرادات والنفقات المنجزة مع المقدرة بالاعتماد على مؤشر PEFA، تم التوصل لما يلي:

– تعاني الميزانية العامة في الجزائر من عجز ميزانياتي استمر طيلة فترة الدراسة بسبب الوتيرة المرتفعة للنفقات العامة، بشكل يفوق نمو الإيرادات العامة، مما استدعى اللجوء إلى عدة آليات لتغطية العجز من بينها استغلال موارد صندوق ضبط الإيرادات، واللجوء للتمويل الغير تقليدي، بالإضافة إلى اعتمادها بشكل أساسي على عائدات قطاع المحروقات مما يجعلها رهينة الإيرادات الجبائية.

– درجة الموثوقية لحصيلة الإنفاق كانت متذبذبة من D، A ثم C ، حيث أن ضعفها في البداية كان ناتج عن ضعف الأداء الاقتصادي للنفقات العامة (التباين في تركيبة ميزانية التجهيز) إلا أن انخفاض هذا التباين فيما بعد مع ارتفاع درجة الأداء الوظيفي (التباين في تركيبة ميزانية التسيير) أدى إلى تحسن درجة الموثوقية إلى الدرجة A وهي ذات مستوى جيد من حيث الموثوقية ، إلا أنها انخفضت مرة أخرى ولكنها حافظت على المستوى الأساسي المعمول به عموما، و في جانب آخر سجل مؤشر حصيلة الإيرادات D^+،C^+ ثم C وهو ما يعكس تحسن نسبي في تقدير الإيرادات وهذا ناتج عن التطابق الشبه تام بين الإيرادات الجبائية المقدرة والمحصلة فعلا نظرا لاعتماد سعر مرجعي لبرميل النفط في الميزانية وتحويل الفائض لصندوق ضبط الإيرادات، إلا أن التفاوت الكبير في الإيرادات العادية والإيرادات الأخرى يقلل من درجة موثوقية حصيلة الإيرادات.

التوصيات

- ضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة للحد من أثر الاعتماد على الجباية البترولية، من خلال دعم القطاعات الإنتاجية وتوسيع الوعاء الضريبي؛
- ترشيد وضبط نمو النفقات العمومية وربطها بالأولويات الاقتصادية والاجتماعية؛
- تعزيز الشفافية في احتياطي النفقات الغير متوقعة، لضمان رقابة أفضل على تنفيذ الميزانية؛
- دعم المساءلة المالية وحوكمة استخدام الموارد العامة لتعزيز الرقابة البرلمانية والقضائية؛
- الاعتماد على منهجية PEFA كأداة تقييم دورية للكشف عن نقاط ضعف المالية العامة ؛
- توفير وتطوير قواعد بيانات لمتابعة تنفيذ الإيرادات والنفقات للكشف المبكر عن الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، وضمان التنسيق بين مختلف الهيئات المكلفة بإعداد وتنفيذ الميزانية.

6.قائمة المراجع

- الأمانة العامة للإنفاق العام والمساءلة المالية. (2019). الإطار العام للانفاق العام والمساءلة المالية. الولايات المتحدة الأمريكية.
- بنك الجزائر. (سبتمبر 2017). التقرير السنوي 2016 "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ". الجزائر .
- بنك الجزائر. (ديسمبر 2020). التقرير السنوي 2019 " التطور الاقتصادي والنقدي". الجزائر .
- بنك الجزائر. (2021). التقرير السنوي 2020 "التطور الاقتصادي والنقدي". الجزائر.
- بنك الجزائر. (ديسمبر 2022). التقرير السنوي 2021 "التطور الاقتصادي والنقدي". الجزائر .
- بنك الجزائر. (2018). التقرير السنوي لسنة 2018 "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر.
- لعجال لعمرية. (12, 2019). دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2019-2020. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، 12 (2)، الصفحات 452-453.
- برنامج الإنفاق العام والمسائلة المالية، (بلا تاريخ)، تاريخ الاسترداد 16 جوان, 2026، من https://www.pefa.org/
- مجلس المحاسبة. (2020). التقرير التقيمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2018. الجزائر.

- مجلس المحاسبة. (2019). التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2017. الجزائر.
- مجلس المحاسبة. (2025). التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2022. الجزائر.
- مجلس المحاسبة. (2018). التقرير السنوي. الجزائر.
- مجلس المحاسبة. (2019). التقرير السنوي لمجلس المحاسبة، الجزائر.
- محمد فرجي، و لخضر زيدان. (2021). تقييم موثوقية الميزانية العامة في الجزائر وفق معاير برنامج الإنفاق والمسائة المالية PEFA 2018 الفترة من 2018 إلى 2020. مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد ، 05 (01)، صفحة 323.